الأمم المتحدة

الجمعية العامة

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٧
المعقودة يوم الخميس
٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

الرئيس : السيد بترسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

ثم : السيد مرفي (أيرلندا)، نائب الرئيس

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/50/SR.27
8 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٩٧ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/50/113، A/50/113/Add.1، A/50/245-S/1995/501، A/50/345، A/50/425-S/1995/787، A/50/475، A/50/518)

(أ) الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/50/202-E/1995/76، A/50/202/Add.1-E/1995/76/Add.1، A/50/202/Add.2-E/1995/76/Add.2، A/50/202/Add.3-S/1995/76/Add.3) (تابع)

١ - السيدة هايتزر (مديرة صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة): قالت إن حكومات أكثر من مائة بلد ومعظم أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قد اعتمدت، في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، منهاج عمل قوي، وأنه آن أوان الوفاء بالالتزامات المعلنة في تلك المناسبة، بأن يتاح للمرأة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتها، وأوان العمل على أن تسود العالم المساواة والسلام ورفاه الجميع.

٢ - وأضافت قائلة إن صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة يولي الأولوية من الآن فصاعدا، بدافع من المؤتمر المذكور، لاضطلاع المرأة بمسؤوليتها السياسية وتحقيق استقلالها الذاتي؛ ويجب، من جهة، أن يتاح لها الوصول إلى الموارد الاقتصادية وإمكان التصرف فيها على المدى البعيد وبطريقة قابلة للتنبؤ بها، ويجب، من جهة ثانية، أن تتمكن من إدارة حياتها الخاصة وأن تتخذ القرارات على جميع المستويات.

٣ - وتابعت تقول إن صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة حقق، خلال سنوات وجوده العشرين، عدة نجاحات في مجالات، تعتبرها المرأة مجالات أولوية وهو يواصل - وفقا لولايته - عمله سواء في البلدان النامية أم داخل منظومة الأمم المتحدة. والمهم أن نتوصل مع أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة إلى إيجاد شراكة هدفها تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة للجنسين. ويتابع الصندوق عمله هذا، خاصة عن طريق أفرقة عمل شتى مشتركة بين الوكالات، وبالاشتراك مع منظمات غير حكومية وجمعيات نسائية.

٤ - ومضت تقول إن المستشارين الإقليميين التابعين للصندوق يقدمون حاليا دعما تقنيا للمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة، وذلك لتسهيل تنفيذ منهاج عمل بيجين على الصعيد الوطني. ويتعاون الصندوق أيضا تعاونا وثيقا على الصعيد الوطني مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومع اليونيسيف، لإقامة صلات بين اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. ويواكب هذا العمل الذي يجري على الصعيد المحلي عمل يتم في محافل إقليمية شتى.

٥ - وأضافت أن الصندوق منظمة صغيرة، وهذا مما يسمح له بالتدخل بسرعة عندما تبرز مشاكل جديدة، وإن كانت له مع ذلك، قاعدة وطيدة في جميع البلدان النامية. إن منهاج عمل بيجين يوليه دورا رئيسيا في التنفيذ والصندوق على استعداد للاضطلاع بهذا، وإن كان بحاجة ماسة، حتى ينفذ التعهدات المعلنة في أثناء المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، إلى مضاعفة موارده التي لا تتجاوز حاليا ١٢ مليون دولار. وهو يود الإعراب عن شكره لجميع الدول الأعضاء التي ظهر سخاؤها إزاءه في أثناء مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد مؤخرا، ويدعو المجتمع الدولي إلى التحلي بالإرادة السياسية المطلوبة لتخصيص الموارد اللازمة لهذا البعد الهام من أبعاد التنمية البشرية والاجتماعية.

٦ - السيدة أولوا (إكوادور): أشارت، متحدثة باسم الدول الأعضاء في مجموعة ريو، إلى أن هذه البلدان، فضلا عن بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قد حددت أولوياتها في مجال التنمية في "إعلان مونتفيديو"، الذي وقع في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥.

٧ - وأضافت أن لكل طرف من الأطراف العاملة في عملية التنمية دورا واضح التحديد، عليه الاضطلاع به. وعلى البلدان المانحة أن تحقق الأهداف المحددة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تقدم الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بصورة يمكن التنبؤ بها وبشكل مستمر ومؤكد. وعلى منظومة الأمم المتحدة الحفاظ على الطابع العالمي والحيادي والتعددي للأنشطة التنفيذية التي يجب أن تلبي احتياجات البلدان النامية وأن تحترم سياساتها وأولوياتها. أما البلدان النامية، فيجب أن تتولى بنفسها زمام تنميتها الخاصة.

٨ - ثم أوضحت أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترى، على غرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن على هذا البرنامج أن يركز موارده في أربعة من مجالات التنمية البشرية المستدامة هي: القضاء على الفقر والبيئة وحالة المرأة وإيجاد فرص العمل. ولئن كانت هذه البلدان تؤيد كذلك النهج البرنامجي، فهي ترى أن من المرغوب فيه انتهاج مزيد من المرونة، التي تتيح مراعاة الظروف الخاصة بمختلف البلدان، وإن كانت ترى أن النهج القائم على المشروع يظل، في بعض القطاعات المتخصصة، أفضل من النهج البرنامجي.

٩ - وأردفت قائلة إن هذه هي الأسباب التي تجعل النظر كل ثلاث سنوات في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة أمرا أساسيا، إذ أن تصويب الأخطاء وتحسين فعالية المنظومة لا تتيحه سوى عملية استعراض دورية. وهذه هي أيضا الأسباب التي لا يمكن لأجلها إلا الموافقة على جهد تحقيق اللامركزية لجميع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة لصالح المكاتب الخارجية، المؤاتية للحوار والحلول العملية، شأنها في ذلك شأن تبسيط الإجراءات والمواءمة بينها.

١٠ - واستطردت تقول إن البلدان الموقعة على إعلان مونتفيديو قد لاحظت مع القلق في هذا الإعلان أن الموارد المخصصة لها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد انخفضت بشكل ملموس، لأن منطقتها قد بلغت حدا معينا من التنمية. وإن كانت جهودها الإنمائية تبوء في الواقع بالفشل من جراء الحالة الاقتصادية العالمية المضطربة.

١١ - وقالت بصدد التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية إن إعلان مونتفيديو يؤكد من جديد أن هذا التعاون، شأنه شأن جميع الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، ينبغي أن يستجيب بدقة للأولويات الوطنية التي حددتها البلدان نفسها.

١٢ - السيد دوبتشيك (سلوفاكيا): قال إن على الأمم المتحدة التي حصلت على ولاية واسعة النطاق، وموارد محدودة، تعمل جاهدة على تحقيق التوازن بين أنشطتها في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين وأنشطتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أيضا أن تحرص على استكمال سياسات واستراتيجيات صناديقها وبرامجها الإنمائية عن طريق تدابير عملية وإدارة تتلاءم مع المشاكل اليومية.

١٣ - وتابع قائلا إننا نلاحظ، لدى قراءة الوثائق المتعلقة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (ولا سيما الوثيقة A/50/202/Add.2)، أن هذه الأنشطة قد اقتصرت في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على دولة من الدولتين اللتين خلفتا تشيكوسلوفاكيا، مع أن هاتين الدولتين قد أصبحت كلاهما عضوا في الأمم المتحدة في نفس اليوم. ويمكن التساؤل عما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة تفضل اختيار أسهل الطرق والتشبث بالعلاقات التقليدية لكن على سلوفاكيا أن تبني هياكلها الأساسية الحكومية بكاملها. ولحسن الحظ أن سلوفاكيا، على غرار بلدان أخرى جديدة في أوروبا الوسطى والشرقية، قد استفادت من الدعم الثنائي الذي قدمته بعض البلدان المانحة.

١٤ - إن من المستصوب، من جهة ثانية، أن يتاح للبلدان المانحة مزيد من إمكانيات التحقق من كيفية استخدام مساهمتها في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الإنمائية. وينبغي كذلك أن تحصل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، التي أصبحت مؤخرا أعضاء في مؤسسات الأمم المتحدة، على تمثيل أفضل في الأمانات، وإن كان من الصعب معالجة هذه الحالة نظرا لتجميد عمليات التوظيف. ولذا يمكن النظر في اقتراح دورات تدريبية على شباب هذه البلدان في مؤسسات الأمم المتحدة وأجهزتها. أما فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذها مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها من أجل التنمية (الوثيقة A/50/202/Add.3)، فإن سلوفاكيا ترى، كما أبرزت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أن هذه اللجنة ينبغي أن تصبح الهيئة المركزية المسؤولة عن تسهيل تعزيز التعاون بين برامج ومؤسسات الأمم المتحدة، فيما يتعلق بإدماج البلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

١٥ - وقال إنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يضطلع بدور أساسي في التنمية البشرية المستدامة. وإن وفده يشيد بالتعزيز الذي وافق عليه مجلس إدارة الإدارة الإقليمية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأوروبا. وقد كلف الأمين العام المدير بأن يساعده في جميع الإصلاحات المضطلع بها، لتحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛ كما تم إحراز أوجه تقدم ضخمة في هذا الصدد، ولا سيما بفضل اتفاق مع مدير إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة، من شأنه أن يسمح بتعزيز دور المنسقين المقيمين.

١٦ - السيد المانع (قطر): قال إن الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة تتيح فرصة ممتازة لإعمال الفكر في نطاق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها للمنظومة، لأن التنمية هي الهدف الأساسي للأمم المتحدة. ولكن الموارد المخصصة لهذه الأنشطة تتسم بعدم الاستقرار والانخفاض، في سياق عالم متغير، يقتضي ملاءمة مستمرة للأنشطة التنفيذية مع احتياجات البلدان التي لا تكف عن التزايد. ومنظومة الأمم المتحدة مدعوة بطبيعة الحال إلى مساعدة الحكومات والتصدي للمشاكل التي تتجاوز مواردها المالية الخاصة، لكن الفجوة بين احتياجات الدول الأعضاء وإمكانيات منظومة الأمم المتحدة تزداد اتساعا يوما بعد يوم.

١٧ - وأضاف قائلا إنه يجب بالتالي تقديم صورة واقعية للموارد المتاحة. إن مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي ظل ثابتا طوال عشرين عاما، قد انخفض من ٦٠,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٥٥,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٣. وهذا الانخفاض، الذي ستترتب عليه آثار سلبية في المساعدة بوجه عام وفي الأنشطة التنفيذية بوجه خاص يثير القلق البالغ. والمساهمات المدفوعة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ظلت ثابتة بالقيمة الحقيقية في حين أن مجلس إدارة البرنامج كان قد توقع، في قراره ٣٤/٩٠، لدورة البرمجة الخامسة (١٩٩٢-١٩٩٦)، معدلا سنويا للنمو يبلغ ٨ بالمائة من التبرعات، لكن السنة الماضية شهدت انخفاضا حادا في الموارد المعلنة، مما أسفر عن عجز قدره ١,٤ بليون من الدولارات للدورة الخامسة ككل. وهذه الصعوبات المالية تنعكس كذلك على اليونيسيف وعلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى برنامج الأغذية العالمي، وهي مؤسسات كثيرا ما تكون وكالات تنفيذية لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن الصعب وضع خطط طويلة الأجل لعدم إمكانية التكهن بمستوى المساهمات. ولهذا، فإن من الأهمية بمكان، في إطار النظر كل ثلاث سنوات في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، إنشاء آلية تمويل أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر وثوقا، مع أخذ المبادئ التوجيهية الواردة في القرار ١٦٢/٤٨ في الاعتبار، وتشجيع الحكومات على الوفاء بالتزاماتها.

١٨ - وتابع قائلا إنه يجدر، من جهة ثانية، تعزيز التعاون بين مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في مجالات البيئة وتخفيف وطأة الفقر، نظرا لما لهذا التعاون من أهمية للبلدان النامية، وما تتسم به الخبرة العملية لمنظومة الأمم المتحدة من أهمية لهذه المؤسسات المالية.

١٩ - وقال إن قطر، من جهتها، قدمت مبلغ ٠٠٠ ٣٧٠ دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما قدمت مساهمات قيمة لبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويبلغ مجموع هذه المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ٠٠٠ ٥٨٦ دولار.

٢٠ - السيد بلانكو (هندوراس): تكلم باسم بلدان أمريكا الوسطى، فقال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين لقد طرأ على المجتمع الدولي والحالة الدولية تغير عميق منذ توقيع ميثاق الأمم المتحدة، ومع ذلك فلم يتم إنشاء آليات تعاون من شأنها تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب والحوار فيما بين بلدان الجنوب تعزيزا حقيقيا.

٢١ - وأضاف قائلا إنه ينبغي أن تتاح لمنظومة الأمم المتحدة، نظرا إلى ضخامة احتياجات البلدان النامية، الموارد اللازمة لأنشطتها التنفيذية، وبخاصة مكافحة الفقر والجوع وتدهور البيئة، واستغلال الموارد البشرية وإيجاد فرص العمل. وهذه الأنشطة أساسية ويجب أن تحتفظ بطابعها العالمي، التعددي، المحايد المرن، الذي يسمح لها بالتكيف مع احتياجات البلدان المستفيدة.

٢٢ - وفضلا عن ذلك فإنه يجدر، من جهة ثانية، التركيز على التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، التي تتمتع بإمكانيات لا يستهان بها. وبلدان أمريكا الوسطى تؤيد كذلك إنشاء صندوق استئماني خاص وعقد مؤتمر معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى أية حال، فقد وضعت هذه البلدان خطة متكاملة للتنمية المستدامة للمنطقة دون الإقليمية تقوم على أساس الحوار، وتستحق دعم منظومة الأمم المتحدة.

٢٣ - وقال إنه، ولئن صح أن قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ قد أتاح البدء بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من الكيانات، فإن من الضروري مع ذلك تنشيط مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالتعاون من أجل التنمية، وذلك باستعراض عملها وبإتاحة تعاونها تعاونا أوثق مع مؤسسات بريتون وودز، ولا سيما البنك الدولي. ولن يكون من الممكن حل مشاكل التنمية إلا بإجراء تحليل هيكلي عالمي لها.

٢٤ - السيد بارك (جمهورية كوريا): أشاد بتطور الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، التي أصبحت من الآن فصاعدا تتم في عدد متزايد من البلدان وعلى نطاق أوسع. وفي سبيل مراعاة هذا التطور، يجب أن تضع مذكرات الاستراتيجية الوطنية أنشطة الأمم المتحدة في سياق الأولويات الوطنية وأن تتيح المتابعة والتقييم. ولم تعتمد جميع البلدان هذا النظام بعد، لكن بعضها يرى فيه وسيلة ممتازة لتنسيق المساعدة الخارجية كما أن غالبية المنسقين المقيمين يؤيدونه. ولذلك فإنه يجدر مساعدة البلدان في إعداد هذه المذكرات، إذا ما أعربت عن رغبتها في ذلك على أن يترك لها أمر اتخاذ القرار بشأن محتواها.

٢٥ - وأردف قائلا إن النهج البرنامجي لا يزال، من جهته، يعمل بصورة مناسبة، ولكن يجب تطبيقه بمرونة.

٢٦ - إن من المشجع كذلك ملاحظة تزايد الأخذ بطريقة التنفيذ الوطنية وإن كان يجب، كما اقترح في التوصية ١٦ من التقرير قيد الاستعراض، مراعاة الحالات المحددة. والواقع أن الأمر يتعلق هنا بأداة قيمة لتعزيز القدرات الوطنية.

٢٧ - ووفقا للتوصية ٨، فإنه يجب تعزيز نظام المنسقين المقيمين، بغية استخدام الموارد المحدودة المتاحة على أفضل وجه. ومن المؤكد أن جهودا عديدة قد بذلت في هذا الصدد، لأن مهمة مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي هي مساعدة الأمين العام على تحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية.

٢٨ - أما فيما يتعلق بمواءمة الاجراءات وتبسيطها، فإنه ينبغي تقديم برنامج دقيق الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٦، علما بأنه ينبغي تقديم تقرير مرحلي في عام ١٩٩٧.

٢٩ - ثم أوضح أن التعاون بين مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة قد تعزز في مجالات مكافحة الفقر، والبيئة والتنمية الاجتماعية؛ ويجدر الآن تشجيع الحوار والمواءمة بين جميع الكيانات على الصعيد المركزي.

٣٠ - وأوضح أنه ينبغي، وفقا للتوصية ٢٣، إجراء عمليات تقييم دورية لأثر الأنشطة المضطلع بها وتوجيه اهتمام المسؤولين عن البرمجة الى الخبرات المستفادة، بصورة منتظمة.

٣١ - إن جمهورية كوريا تؤيد مبدأ وجود أماكن مشتركة، الذي يتسم بالعديد من المزايا، ولكن بشرط ألا يترتب عليه تكاليف إضافية. على أن ما تحتاج اليه مختلف أجهزة المنظومة أكثر من الخدمات والأماكن المشتركة إنما هو إرادة مشتركة للتعاون.

٣٢ - وقال إن بلده قد رفعت مستوى تبرعاتها بنسبة ٦٥ في المائة بالقياس الى المبلغ المعلن عنه.

٣٣ - السيد باوار (الهند): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به الوفد الفلبيني نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، لكنه يرغب في إبداء بعض الملاحظات بشأن التوصيات الواردة في التقرير المقدم.

٣٤ - وفيما يتعلق بمذكرات الاستراتيجية الوطنية، باعتبارها أداة تتيح تنسيقا أفضل للأنشطة الميدانية التي تضطلع بها أجهزة الأمم المتحدة ودمجها على نحو أفضل في البرامج الانمائية القطرية، قال إنها يجب أن تتسم بطابع اختياري وألا يستند إليها أساسا لوضع مبادئ توجيهية عامة. والهند، شأنها في ذلك شأن

بلدان أخرى، لا ترى ضرورة استخدام هذه الآلية وتؤكد، من جهة ثانية، أن هذه المذكرات الاستراتيجية لا يجوز بأية حال، عملا بقرار الجمعية العامة ذي الصلة، أن تنظر فيها مجالس إدارة أجهزة الأمم المتحدة أو حكومات أجنبية.

٣٥ - ويبدو كذلك أن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/50/202) تستند بصورة أكبر إلى ردود ممثلي أجهزة الأمم المتحدة الميدانية أكثر مما تستند إلى ردود الحكومات ذات السيادة نفسها. ومن المهم معرفة عدد الحكومات التي أعربت عن موقفها في هذا الصدد. ومن أصل التوصيات الثمانية والعشرين، هناك بعض التوصيات العملية، وهي جديرة بالنظر، لكن أقل ما يقال في معظمها هو أنها غير مناسبة. إن وضع مبادئ توجيهية، تنطبق على منظومة الأمم المتحدة ككل، على أساس نماذج من عينات محدودة من الردود يتنافى مع روح المساعدة الانمائية التي تقدمها الأمم المتحدة.

٣٦ - إن المبلغ السخي للتبرعات التي دفعتها الحكومة الهندية للأنشطة الانمائية، يوضح جيدا الأهمية التي توليها هذه الحكومة لهذه الأنشطة. بيد أن القواعد المعمول بها يجب أن تحترم كما يجب أن تكون المساعدة المقدمة عالمية وغير متحيزة.

٣٧ - السيد زينا (اثيوبيا): لاحظ - بعد تأييد الإعلان الصادر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين - أن عددا من البلدان النامية، ولا سيما أفقرها، تعاني مشاكل جسيمة تتصل بصورة خاصة بالفقر والأمية، وتمثل خطرا، كثيرا ما يهدد وجود سكان هذه البلاد ذاته، وأشاد بالدور الذي تؤديه مختلف هيئات الأمم المتحدة في محاولة لمعالجة هذه الحالة. ورحب بارتياح، خاص، بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي الخاص بتركيز أنشطته الانمائية لمكافحة الفقر، وتخصيص المزيد من الموارد لأقل البلدا نموا، وأعرب عن أمله في أن تحذو حذوه أجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

٣٨ - وقال إن اثيوبيا تؤيد النهج المتكامل على الصعيدين الوطني والاقليمي، الذي تستفيد هي ذاتها منه، لأن مختلف المكاتب المشتركة بين الوكالات تدعم جهودها لتحقيق اللامركزية. وقد اتبع هذا النهج كذلك لدورة البرمجة القطرية الخامسة.

٣٩ - ولاحظ مع الارتياح أن التنفيذ على الصعيد الوطني على وشك أن يصبح النمط الرئيسي لتنفيذ الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وأن المشاريع المنجزة على هذا النحو تستفيد من مزيد من الموارد. ونظرا إلى قلة عدد أقل البلدان نموا التي تقوم بنفسها بتنفيذ برامجها، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله كما ينبغي أن يظل تعزيز القدرات عنصرا أساسيا من عناصر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها أجهزة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني.

٤٠ - إن عملية تحقيق اللامركزية وتفويض السلطات التي تتسم بها حاليا مؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية تعد عملية أساسية، ولا بد من جهة ثانية لأسباب تتعلق بالفعالية والاقتصاد مواصلة اللجوء بصورة متزايدة إلى الخبراء الوطنيين، وعلى الأمم المتحدة تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية وتعزيز وجود الخبراء الميدانيين.

٤١ - إن مسألة تمويل الأنشطة ستظل مسألة رئيسية؛ وقد اتضح أن الموارد تعاني الركود أو تتناقص. ويترتب على ذلك تخفيض البرامج وهو ما يؤثر أساسا في أفقر البلدان، ولا سيما البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء، التي انخفض ما تحصل عليه من صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، والتي لا تتلقى سوى نسبة مئوية ضئيلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المخصصة للبلدان النامية والتي لا تنفك صادراتها تتناقص. ولذا يجدر إنشاء آلية توفر بصورة دائمة موارد ثابتة يمكن التنبؤ بها.

٤٢ - السيد مورفي (إيرلندا) (نائب الرئيس) يرأس الجلسة.

٤٣ - السيد عمر (بنغلاديش): قال، مؤيدا الآراء التي بينها ممثل الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنه يحيط علما بالتدابير المتخذة تنفيذا للتوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة : ٤٤/٢١١، ٤٧/١٩٩ و ٤٨/١٦٢ وأنه يرحب بالتعاون المتزايد بين أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيما عن طريق الفريق الاستشاري المختلط المعني بالسياسات واللجنة الاستشارية المعنية بمسائل البرامج والعمليات. وقال إنه يرى ضرورة الحرص، أكثر من أي وقت مضى، على ملائمة الأنشطة التنفيذية مع احتياجات وأولويات كل بلد بإشراك المسؤولين المحليين في كل مرحلة من مراحل المشاريع، وتعزيز القدرات المحلية بالاستعانة إلى أقصى حد بالمؤسسات والكفاءات والخدمات في البلد المستفيد وتشجيع اللامركزية وتفويض السلطات.

٤٤ - وأضاف قائلا إن من الأمور الرئيسية في هذا الصدد أن يواصل المنسقون المقيمون الاضطلاع بمهامهم التوجيهية وأن تتمكن الحكومات من التعامل مباشرة مع الأجهزة الإنمائية المختصة التي تتمتع بمزايا نسبية وأن تتسم البرامج بالمرونة الكافية لبلوغ الأهداف الانمائية المحددة لكل بلد. وذكر إن مما يدعو إلى شيء من القلق أن تميز الأمم المتحدة تسوية المنازعات والمساعدات الانسانية القصيرة الأجل، في حين أن التنمية وحدها هي التي توفر أسسا وطيدة للسلام والأمن الدوليين. وإذا كان بوسع المنسق المقيم أن يتولى بنفسه تقديم المساعدة الإنسانية على غرار اضطلاعه بالأنشطة التنفيذية الأخرى، فإنه يجب ألا يمارس أدنى وظيفة سياسية لأن ذلك قد يضر بمبدأ الحياد الذي يقتضيه عمله.

٤٥ - أما فيما يتعلق بالحالة المالية الحرجة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، فإن بلده يرى أن الأمر لا يتعلق بمشكلة بقدر ما يتعلق بالافتقار إلى إرادة سياسية من قبل المجتمع الدولي. ومن الغريب أن هذا النقص في الموارد، الذي أدى في الواقع إلى انخفاض المساعدة الانمائية الرسمية بخاصة، قد حدث في الفترة التي يراد فيها إنعاش منظومة الأمم المتحدة حتى تستجيب بصورة أفضل للاحتياجات الاقتصادية

والاجتماعية للبلدان النامية. بيد أنه لا بد للأنشطة التنفيذية، حتى تصبح فعالة، من تدفق للأموال يمكن التنبؤ به، ومستمر ومؤكد ولا سيما لصالح أقل البلدان نموا، التي أصبحت حالتها الاقتصادية ميئوسا منها.

٤٦ - وأوضح أن إعادة هيكلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيزه قد أتاحا ايجاد ظروف مؤاتية لمزيد من التفاعل مع مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ويقع على عاتق هذا المجلس مسؤولية صياغة المبادئ التوجيهية اللازمة لوضع برامج أكثر اتساقا وتقوم على تضافر أفضل للجهود.

٤٧ - وأردف قائلا إن النهج البرنامجي أداة تيسر مواءمة أفضل للجهود التي تبذلها أجهزة الأمم المتحدة والأولويات الوطنية للبلدان وتعبئة الموارد لهذا الغرض، لكنه لا يشكل غاية بحد ذاته، وبالتالي كان من الضروري البرهنة على مزيد من المرونة لملاءمة البرمجة مع تنوع الاحتياجات المحلية.

٤٨ - ثم بين أن بنغلاديش ترى أنه لم يحرز سوى قليل من التقدم في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، فيما يتصل بمواءمة وتبسيط طرائق العرض والقواعد والإجراءات.

٤٩ - ثم انتقل الى مفهوم مذكرة الاستراتيجية الاقليمية فقال إن هذا المفهوم لا يزال سابقا بعض الشيء لأوانه، وإن كان يجدر تكثيف عمليات تبادل المعلومات والبيانات المستفادة من الخبرة، ولا سيما عن طريق اللجان الاقتصادية الاقليمية. ولا ينبغي إعداد مذكرات الاستراتيجية الوطنية إلا إذا رغبت في ذلك الحكومة المعنية وينبغي أن تخضع لمسؤوليتها الكاملة وتستكمل أدوات البرمجة الأخرى التي استحدثت بمساعدة أجهزة الأمم المتحدة أو بدون هذه المساعدة.

٥٠ - ومضى يقول فيما يتعلق بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز إن هذه المسألة هي حاليا قيد نظر الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بخطة للتنمية، ويمكن إنعاش الحوار على مستوى المقر مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد تعزيزه، وعلى المستوى القطري، مع المنسقين المقيمين. ويمكن لمؤسسات بريتون وودز أن تكمل جهود منظومة الأمم المتحدة في مجالات تعزيز القدرات والقضاء على الفقر والمحافظة على البيئة. أما مؤسسات الأمم المتحدة، فيمكنها الاسهام في إعطاء طابع انساني لبرامج التكيف الهيكلي التي صممتها مؤسسات بريتون وودز.

٥١ - واختتم كلمته قائلا إن بنغلاديش تتعهد على هذا الأساس بالمساهمة بنشاط في الممارسة الهامة المتمثلة في استعراض يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية.

٥٢ - السيد بيتي (مراقب عن سويسرا): أوضح أن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/50/202) تشكل نقطة إنطلاق مناسبة لمناقشة الاتجاهات والمبادئ التوجيهية التي ستعطى للأنشطة التنفيذية خلال السنوات الثلاث المقبلة وقال إن هناك خمسة موضوعات رئيسية تستدعي النظر.

٥٣ - وأوضح، بادئ ذي بدء، أن التعاون الدولي من أجل التنمية يجتاز مرحلة سلبية، لأن البلدان المانحة التقليدية تواجه مشاكل ميزنة خطيرة، في حين تتزايد احتياجات بلدان الجنوب والعديد من البلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية، من المساعدة الخارجية. ولذا كان لا بد من إعادة النظر في الأولويات وإجراء اختيارات مؤلمة بغية التوصل الى أفضل النتائج الممكنة بالموارد المتاحة، ويتعين على كل جهاز التركيز على المجالات التي يتمتع فيها بمزايا نسبية حقيقية.

٥٤ - وأضاف قائلا فيما يتصل بفعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة إنه تجدر بالملاحظة أن هناك أوجه تقدم أحرزت في التنفيذ الوطني والنهج البرنامجي، وإن كان ما زال هناك الكثير الواجب عمله بصدد مذكرة الاستراتيجية الوطنية والتنسيق. بيد أنه على الرغم من أهمية هذه الجوانب، فإنها يجب ألا تشكل غاية بحد ذاتها: إن المهم حقيقة هو أن يترتب على الأثر المنشود. ولذا فإن سويسرا مستعدة لتقديم دعم مالي لاجراء دراسة حول هذا الموضوع الذي لم يتناوله تقرير الأمانة العامة.

٥٥ - وتابع قائلا إن المنظومة تتمتع بأهم مزاياها النسبية في مجال تعزيز القدرات - سواء قدرات الصياغة أو قدرات إدارة البرامج. إن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها هي، بفضل حيادها وعدم انحيازها، في أفضل موقع لمساعدة البلدان الشركاء على تولي زمام مصيرها بنفسها.

٥٦ - ثم انتقل الى الأفرقة الميدانية التي تتوقف عليها إلى حد بعيد سمعة المنظومة، فقال إنه أمكن تحسين نوعية المنسقين المقيمين نتيجة عملية انتقاء أكثر دقة وأن عمل الفريق المشترك بين الوكالات على الصعيد المحلي يتيح تحقيق نتائج أفضل للقضاء على أنواع التنافس العقيمة.

٥٧ - وأخيـــرا قال إن طريقة تمويل الأنشطة التنفيذية، ولا سيما عمليات التمويل المتعددة الأطراف، لا تشكل حلا دائما إذا ما أريد الحفاظ على حياد واستقلال الأمم المتحدة وعدم انحيازها. ولذا ينبغي للفريق العامل المخصص المعني بأنماط التمويل أن يدرس الخيارات الممكنة وبخاصة للحد من تآكل الموارد العامة للصناديق والبرامج.

٥٨ - السيد بيبولسونغرام (تايلند): أشاد بأساس الدراسة الممتاز، الذي يشكلـــه تقريـــر الأمين العام A/50/202 - وقال إن الاستعراض كل ثلاث سنوات يجب أن يهدف إلى تعزيز النظام الحالي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، بغية استجابة أفضل لاحتياجات البلدان المستفيدة، وبخاصة البلدان النامية. والواقع أن الطلبات المقدمة الى أجهزة الأمم المتحدة تتزايد يوما عن يوم في عدد متزايد من البلدان، وهناك اليوم بالاضافة الى مجالات الأنشطة التقليدية لهذه الأجهزة - دعم الانتاج الغذائي والقضاء على الفقر والصحة والتعليم - قطاعات أخرى مثل تعزيز قدرات البحث المتصلة بالتنمية والمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.

٥٩ - وقال إنه لا بد من بذل جهود متضافرة على جميع المستويات في سبيل أهداف التنمية، عن طريق تعاون أوثق بين الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وتقع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسؤولية أمر تنسيق أعمالها. ومهما يكن من أمر، فإنه ينبغي الحرص على احترام المبدأ القائل أن المسؤولية التامة عن خطة التنمية الوطنية واختيار الأولويات إنما تقع على عاتق الحكومة المستفيدة.

٦٠ - ثم أوضح أنه نظرا الى تنوع السيناريوهات في كل بلد، فإنه يجب على مؤسسات الأمم المتحدة أن تتكيف مع الاحتياجات المحلية في مجال التنمية المستدامة، ومن هنا أهمية شبكة المنسقين المقيمين التي يجب تعزيزها لتشكل مجال الحوار اللازم لنجاح البرامج.

٦١ - أما فيما يتعلق بأدوات البرمجة، فإن مذكرة الاستراتيجية الوطنية توفر إطارا ممتازا لأنشطة التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وينبغي توسيع نطاقها بحيث تشمل التعاون الاقليمي عملا بالتوصيتين ١٦ و ٢٠ الواردتين في تقرير الأمين العام. أما النهج البرنامجي، فيبدو أنه يلائم احتياجات البلدان النامية. ويعد التنفيذ الوطني وسيلة ملموسة لتعزيز قدرات كل بلد ومؤسساته، وإن كانت صعوبات شتى قد اتضحت عند التنفيذ، وذلك جزئيا من جراء افتقار بعض القواعد المتبعة الى الوضوح. ويجب أيضا الاشادة بآليات التنسيق المشتركة بين الوكالات، ولا سيما الأفرقة الاستشارية المختلطة التي تعزز عمليات التبادل بين مختلف الشركاء.

٦٢ - وقال إن هذه الأنشطة كلها تقتضي تدفقا ماليا للموارد منتظما، وثابتا ويمكن التنبؤ به، ولذا فإنه يجب على البلدان المانحة الالتزام سياسيا بسداد المساهمات المعلنة، وبالتالي بلوغ الأهداف المحددة عند إجراء الاستعراض كل ثلاث السنوات.

٦٣ - السيد هوريغوشي (اليابان): لاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ أصبح بموجب القرار ٢٦٨٨ (د - ٢٥) رائد الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية أصبحت الصناديق والبرامج الأخرى تتمتع باستقلال مالي أكبر، ولم يعد بمقدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأدية هذا الدور. على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يظل مسؤولا عن التنسيق في المنظومة ككل، بتوفر مزيد من الوسائل في سبيل هذه الغاية.

٦٤ - وأضاف أن للمنسقين المقيمين دورا أساسيا يتعين عليهم الاضطلاع به، ولكن ينبغي مساعدتهم، مع الحرص على أن يستشيرهم الممثلون المحليون للكيانات الأخرى المنفذة لأنشطة تنفيذية بصدد تنفيذ البرامج الرئيسية، وبالإذن للمنسقين المقيمين بأن يقترحوا على المسؤولين في هذه الكيانات القيام، عند الاقتضاء، بتعديل البرنامج القطري والمشاريع الرئيسية بغية مواءمتها بمذكرة الاستراتيجية الوطنية، وفقا لأحكام القرار ١٩٩/٤٧.

٦٥ - وأوضح أن مذكرة الاستراتيجية الوطنية مفيدة لحسن سير الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، فضلا عن أنها تسهم في تنسيق مشاريع التنمية على الصعيد المحلي. ولذا كان لا بد من الاشادة بقرار البنك الدولي بالمشاركة في إعداد مذكرات الاستراتيجية الوطنية. واليابان يؤيد بتصميم التوصية ٢٥. ومن جهة ثانية، سيصبح من الممكن تحسين التنسيق بين مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بتكليف مؤسسات الأمم المتحدة بإعداد خطط إنمائية عملية، يمكن أن يمولها البنك الدولي. واليابان على استعداد من جهتها لتعزيز التنسيق بين مشاريعها الثنائية الخاصة ومشاريع المنظمات المتعددة الأطراف. ويستخلص من تقرير الأمين العام أن ثلثي البلدان النامية تقريبا قد اختارت نظام مذكرة الاستراتيجية الوطنية. ولكن، إذا ظل عدد كبير من البلدان لا مباليا، بل معارضا لهذا النظام، فذلك لأن هذه البلدان ترى أن المزايا قليلة بالنسبة الى ما يمثله إعداد المذكرات من عمل. إن هذا الموقف يهدد نظام المذكرات الاستراتيجية. ولذا فإن من المستصوب عدم قصر نظام المذكرات المشار اليه على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وينبغي للبلدان المانحة أيضا استخدامه لتنسيق أنشطة المساعدة الثنائية؛ وعندئذ، يتم تنفيذ جميع ضروب أنشطة المساعدة على نحو منسق وفعال. وإذا توافقت الآراء على هذه المسألة، فإن اليابان مستعدة لاستخدام نظام مذكرات الاستراتيجية الوطنية على أفضل وجه في ما تضطلع به من أنشطة المساعدة الانمائية.

٦٦ - وقال إن من الملفت للنظر أن تقرر البلدان المستفيدة تشجيع التنفيذ الوطني، ولكن يجب أن لا ننسى أنها لن يمكنها الاستفادة من ذلك إلا إذا كانت تتمتع بالقدرة الادارية المطلوبة. وسيتعين في كل بلد تقييم تطبيق هذه الصيغة وتحقيق الأهداف المتوخاة وإدخال التعديلات اللازمة، حسب الاقتضاء وهو ما يتفق مع التوصيتين ١٦ و ٢١.

٦٧ - السيد أمزيان (المغرب): لاحظ أن مما يزيد من خطورة الأزمة المالية للأمم المتحدة أن نهاية الحرب الباردة قد أثارت جميع الآمال وأن عالما أفضل قد أصبح أخيرا في متناول البشرية. وفضلا عن ذلك، اتسع النطاق الجغرافي للأنشطة التنفيذية بحيث شمل دول المجموعة الأوروبية الجديدة وأصبح مجال تطبيقها يشمل الآن أيضا إصلاح الادارة والدفاع عن حقوق الانسان والانتخابات ولذا كان ينبغي زيادة الموارد المالية بما يناسب ذلك. على أنه، كما لاحظ الأمين العام في تقريره (A/50/202)، إن "الثغرة بين الرغبة والحقيقة في مجال تمويل الأنشطة التنفيذية ثغرة عميقة وهي لا تكف عن الاتساع". وهكذا انخفضت المساعدة الانمائية الرسمية انخفاضا شديدا، ولم تعد تمثل بالنظر الى البلدان الأعضاء في الجماعة الانمائية الافريقية سوى ٠,٢٩ في المائة من الناتج القومي الاجمالي. وقد شهدت الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ركودا بالقيمة الحقيقية وتحتم تخفيض برامج الدورة الخامسة بنسبة ٣٠ في المائة. وفي نفس الوقت، تتجه البلدان المانحة بوضوح الى تمييز المشاريع في المجالات التي ترى أنها توافق مصالحها، مما يشكل تآكلا مؤسفا للتعددية. وأخيرا بات التخطيط على المدى الطويل الأجل صعبا بسبب عدم القدرة على التنبؤ بموارد اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي. ومن الضروري،

بالنظر الى هذه الأسباب جميعا، إنعاش وإنجاح المفاوضات الخاصة بإنشاء نظام تمويل محسن يتيح توفر موارد مالية كافية للأنشطة التنفيذية على أساس يمكن التكهن به.

٦٨ - ومضى يقول إن الأمم المتحدة بذلت الكثير، منذ اتخاذ القرار ١٩٩/٤٧، وبالرغم من صعوبات الحالة، لجعل بنيتها أكثر تكاملا وفعالية وأنشطتها أفضل تحديدا وتكاملا. وحظيت مذكرة الاستراتيجية الوطنية بتأييد الأكثرية الساحقة للبلدان المستفيدة. ومواءمة دورات البرمجة تتواصل كما أن النهج البرنامجي يمضي قدما والتنفيذ الوطني أصبح هو المعيار في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وقد جرى تعزيز نظام المنسقين المقيمين وواصلت أجهزة الأمم المتحدة تفويض السلطات إلى مكاتبها الخارجية وأصبح تقاسم الأماكن والمكاتب حالة يتزايد الأخذ بها يوما عن يوم.

٦٩ - واستطرد قائلا إنه لا يزال ثمة ثغرات خطيرة ينبغي التغلب عليها على صعيد تبسيط الإجراءات ومواءمتها. إن تعقد إجراءات الأمم المتحدة يترتب عليه، للبلدان النامية، المزيد من العمل الذي يشكل عقبة في سبيل تطبيق صيغة التنفيذ الوطني. ولا تؤيد جميع الأجهزة تقاسم الأماكن كما أن بعضها لا يرغب في المشاركة بنظام التنسيق. ونظرا لعدم وجود أي تعريف واضح للنهج البرنامجي، قامت بعض البلدان بتجارب يجدر تحليلها، في حين اقتصرت بلدانا أخرى على الحد من عدد المشاريع الصغيرة.

٧٠ - إن إعداد مذكرة الاستراتيجية الوطنية مهمة طويلة ومعقدة، فضلا عن أن هذا النظام يخضع لتأثير مفرط من قبل المنسق المقيم وأولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧١ - وأخيرا قال إن استعراض الأنشطة التنفيذية كل ثلاث سنوات يندرج في سياق أزمة مالية يجب القضاء على أسبابها الجذرية. والأمل كبير في أن تراعي البلدان الصناعية الجهود التي تبذلها البلدان النامية، وأن تزيد من مساهمتها المالية. والواقع أن هدفي التقدم الاجتماعي والتنمية البشرية المستدامة يجب أن يسعى الجميع إلى تحقيقهما، بصورة فردية وجماعية، وفقا لمبدأ تقاسم المسؤوليات بصورة منصفة.

٧٢ - السيدة بلاّك (الولايات المتحدة): رحبت بالتقدم المحرز في مجال مذكرات الاستراتيجية الوطنية والنهج البرنامجي. وذكرت أن من المناسب كذلك أن تسعى مؤسسات بريتون وودز الى التعاون بصورة أوثق مع المؤسسات الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة.

٧٣ - وأضافت أن تقرير الأمين العام يتضمن توصيات دقيقة ومفيدة جدا، ولا سيما فيما يتعلق بالتقييم والمتابعة والحصر وتعزيز القدرات ونظام المنسقين المقيمين.

٧٤ - وتابعت قائلة إن وفد الولايات المتحدة يؤيد التوصية ٢٣ ويلاحظ بارتياح أن تقييم بعض جوانب الأنشطة التنفيذية سيكون عنصرا أساسيا من عناصر النظر المقبل الذي يجري كل ثلاث سنوات في

التقارير. وينبغي على جميع الأجهزة أن تشارك فيه بنشاط. ويمكن لمؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية أن تحسن تكامل أنشطتها التنفيذية، بأن تعتمد، على سبيل المثال، إجراءات موحدة، وبالاعتراف بأهمية عملية التقييم وبالحرص على الاستفادة من الخبرات المستخلصة من البرامج الجديدة.

٧٥ - ثم بيَّنت أن تعزيز القدرات عامل أساسي، إذا ما أريد تحميل الحكومات والمواطنين المسؤولية عن عملية التنمية. وكما أن التنفيذ الوطني عنصر رئيسي من عناصرها المكونة، لا تتوفر بدونه أسباب البقاء لأي نشاط إنمائي. على أنه لا يمكن اعتبار التنفيذ غاية قصوى لجهود تعزيز القدرات. وتتمتع منظومة الأمم المتحدة بامتياز - ما لم نقل بوسائل متوفرة منذ الآن - مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها في مجال وضع السياسات وتحليلها وصياغة الاستراتيجيات وتقييم الاحتياجات. والمهم هو تعزيز القدرات على جميع مستويات المجتمع، على نحو ما تنص عليه التوصية ٢٢.

٧٦ - ومضت تقول إنه ينبغي تحسين الحوار على الصعيد الوطني بصورة تتزامن مع تعزيز نظام المنسقين المقيمين. وكان من نتائج المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا بصدد السكان والتنمية الاجتماعية والمرأة توقع الكثير من مؤسسات الأمم المتحدة. ولكن يجب تحديد أولويات دقيقة والكف عن توقع تحويلات للموارد بلا حدود. ومن المهم بصورة متزايدة، لنجاح نظام المنسقين المقيمين، أن تتمكن الحكومات من وضع سياساتها وبرامجها بوضوح. ويضاف الى ذلك أن الاتساق ضروري على جميع المستويات، كما هي الحال في جميع الأنظمة، ومن هنا أهمية التوصيتين ٩ و ١٠.

٧٧ - ثم بينت أن القرار ١٩٩/٤٧ يتضمن مبادئ توجيهية واضحة تتصل بمواءمة الإجراءات وتتعلق بالأماكن والخدمات المشتركة. وان كان تصميم المؤسسات المعنية على الحصول على نتائج واقعية لا يبدو واضحا. ولن يتسنى للنظام بدون ذلك مواجهة احتياجات البلدان النامية على نحو فعال ومتسق.

٧٨ - وأخيرا قالت إن هناك ثلاث نقاط تستدعي توضيحات. أولها أنه لم تثبت بعد فائدة نظام مذكرات الاستراتيجية الوطنية (التوصية ٢٠) وليس من المؤكد أن بإمكان اللجان الإقليمية، تحمل مسؤوليات في هذا المجال. أو أنه يجب عليها ذلك وثانيا أن التنفيذ الوطني، وإن كان أساسيا حتى تتوفر أسباب الاستمرار في الأجل الطويل، فإنه يجب في نفس الوقت تعزيز المسؤولية. ويجب، في سبيل ذلك، وضع معايير مقبولة دوليا. وأخيرا، لا شك في أن أنماط تمويل الأنشطة التنفيذية تغيرت في غضون العقد الماضي، لكن استعراض الاتجاهات الذي يتم كل ثلاث سنوات ليس إطارا للبحث عن وسائل تحسين التمويل. وهناك مجالات أكثر ملاءمة لذلك.

٧٩ - السيدة رادوشوفسكا - بروخوفتش (بولندا): أشارت بارتياح الى الدور الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية للشؤون المتصلة بالبرنامج والعمليات لتنفيذ القرار ١٩٩/٤٧، ولا سيما ما يتعلق بتعزيز نظام المنسقين المقيمين وتشجيع التنفيذ الوطني للمشاريع واعتماد تفسير مشترك للنهج البرنامجي وإعداد مبادئ

توجيهية تتعلق بنظام مذكرات الاستراتيجية القطرية. وهذا ينطبق كذلك على الفريق الاستشاري المختلط المعني بالسياسات وعلى هيئاته الفرعية.

٨٠ - وأضافت قائلة إنه، قد تم بالفعل إنجاز الكثير الى الآن، ولكن يجدر زيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية. وكما يجب النظر في عدد من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام في سياقات أخرى، وبخاصة سياق إعادة الهيكلة وتنشيط دور الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما. إن الأمر يتعلق أساسا بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ينبغي تعديل أساليب عمله. على أنه ينبغي إتاحة معلومات أدق عن الطريقة التي ستنفذ فيها هذه الأساليب، ولا سيما فيما يتصل بالتوصية ٣.

٨١ - وتابعت قائلة إن هناك مشكلة من أهم المشاكل المطروحة، تتصل بتعزيز القدرات، وبولندا تؤيد كل التأييد التوصيات الواردة في التقرير. وينبغي كذلك الحرص على تحسين تنسيق أنشطة مؤسسات الأمم المتحدة بواسطة المنسقين المقيمين، الذين يجب إعطاؤهم الأدوات اللازمة لعمل ناجع. وتجدر أيضا بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المتعلق باستخدام نسبة ١,٧ في المائة من موارد هذا البرنامج لدعم وظائف المنسق المقيم. وتود بولندا الحصول على مزيد من الإيضاحات عن لجنة النظر مرة واحدة (التوصية ١٠). وينبغي كذلك إيلاء الاهتمام الى مسألة مراقبة وتقييم تأثير أنشطة التنمية.

٨٢ - ومضت تقول إن بولندا غير مستعدة لتأييد التوصية ٢٠، المتعلقة بمذكرة الاستراتيجية الإقليمية، علما بأن العوامل الإقليمية تتزايد أهميتها في السياسات الوطنية الإنمائية. والمرونة في اختيار السياسات تعد أهم عنصر من عناصر فعالية الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة. ومذكرة الاستراتيجية الوطنية ضرورية، ولكن ينبغي تصميمها تبعا للحالة والاحتياجات في مختلف البلدان.

٨٣ - وأضافت أن بولندا تشيد بصيغة التنفيذ الوطني، في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها أجهزة الأمم المتحدة، إذ يمكن لهذه الصيغة أن تساهم الى حد بعيد في تعزيز القدرات الوطنية، التي يجب أن تظهر جدواها بوضوح للحكومات. فهي تسهل الى حد بعيد التعاون وتدفق الأموال ونقل التكنولوجيا فضلا عن التعاون التقني.

٨٤ - السيد لاينغ (بليز): قال إنه يوافق على الآراء التي أعرب عنها وفد الفلبين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ووفد ترينيداد وتوباغو باسم المجموعة الكاريبية. ثم بين أن بليز تؤيد، بوجه عام، تقرير الأمين العام (A/50/202) ويسعدها بصورة خاصة أن ترى الاتجاه نحو تحسين تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها مختلف الأجهزة ونحو زيادة فعاليتها. ولا بد من الاشادة بخاصة بخطوات التقدم المحرزة في عدة مسائل محددة في القرار ١٩٩/٤٧، ولا سيما توظيف المنسقين المقيمين ولا مركزية المكاتب الإقليمية. ولا شك في أن نظام مذكرات الاستراتيجية الوطنية يتيح عدة إمكانيات، ولكن قد يكون من المناسب أن توفر

المؤسسات، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إمكانيات التدريب على إعداد هذه المذكرات. وقال إن بليز تؤيد أيضا التوصية ١٥؛ ويمكن للمنسق المقيم أن يضطلع بدور حفاز في هذا الصدد.

٨٥ - وأضاف قائلا إن مسألة تعزيز القدرات لم تعالج في التقرير معالجة مفصلة. ولكن الأمر يتعلق باحتياج ملح في كثير من البلدان، ولأسباب شتى.

٨٦ - ومضى يقول إن التقرير لم يتناول التنسيق الاقليمي بتفصيل. بيد أنه بالنظر الى حالة بليز الخاصة، والى عدم وجود منسق مقيم، فإن الأجهزة المختصة لها أربعة مراكز، في الإقليمين الفرعيين، اللذين تعتبر بليز جزءا منهما. ولذا فإن من الضروري وجود حوار أوسع نطاقا بين مختلف المؤسسات ولا بد من مزيد من التنسيق. ويتضمن مرفق تقرير الأمين العام تحليلا خاصا مثيرا للاهتمام، للدور الذي تؤديه الجهة المانحة، وهو دور بالغ الأهمية ولكن لا يمكن أن يكون بديلا من السلطات المحلية. ويجدر بنا أيضا أن نشير الى التوصية ١، المتعلقة بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي على صعيد اتساق الأنشطة، والتوصيتين ٦ و ٧ المتعلقتين بالموارد. ومن الأمور الملحة في هذا الصدد أن تتصدى الجمعية العامة لمشكلة تمويل المنظمة والأنشطة الإنمائية.

٨٧ - وأخيرا قال إن بليز تلاحظ بارتياح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سارع الى الإشارة، عند نشر التقرير عن التنمية البشرية، الى المشاكل التي يثيرها جمع البيانات المتصلة ببليز، مما حال دون ترتب آثار سلبية على البيانات غير الدقيقة، التي وردت من مصادر خارجية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥